المجلس الوطني التأسيسي بتونس

تقييم جندري

□□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□
□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□ □□ □□□□ □□ □□□□□□□□□□
□□□□□□□(MEPI) □□□ □□□□□□□ □□□ S-NEAPI-11-CA-344-A001. □□ □□□□□□
□□□□□□□ □□ □□□ □□□□□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□ □□□ □□ □□□□□□□
□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□□
□□□□□ □□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□□
.□□□□□□□□ □□□□□□□□

□□□□□ □□□□ □□□ □□□□ □□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□
□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□

□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□ □□ □ (202)728-5535 □□□□□ □□□
.kgest@ndi.org

□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□

بُعث المعهد الوطني الديمقراطي سنة 1983, هو منظمة غير ربحية, وغير حزبية, وغير حكومية. يستجيب المعهد لتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم للعيش في المجتمعات الديمقراطية تعترف وتعزّز حقوق الإنسان الأساسية.

عمل المعهد الوطني الديمقراطي ,منذ بعثه في 1983, مع شركائه المحليين على دعم و تعزيز المنظمات السياسية و المدنية, حماية الإنتخابات و تشجيع مشاركة المواطنين, و الإنفتاح و المسائلة في الحكم.

يسعى المعهد الديمقراطي الديمقراطي, بمعيّة الموظفين و الممارسين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة, على جمع الأفراد والجماعات لتبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. يتلقى الشركاء أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها لاحتياجات بلدانهم. يقوّي منهج المعهد متعدّد الجنسيات المبدأ القائل أنه لا يوجد مثال واحد للديمقراطية، هناك مبادئ جوهرية متقاسمة بين كل الديمقراطيات.

يدعم عمل المعهد المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يعزز تنمية قنوات مؤسسية من الاتصالات بين المواطنين والمؤسسات السياسية، والمسؤولين المنتخبين، ويقوّي قدرتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

يؤمن المعهد أنّ المشاركة العادلة للمرأة في السياسة والحكومة أمر ضروري لبناء ودعم الديمقراطية. تمثّل المرأة أكثر من 50 % من سكّان العالم, مع ذلك لا تزال المرأة غير ممثلة تمثيلا كاملا كناخبة, كقيادية سياسية و كإطار منتخب. لا يمكن للديمقراطية أن تشمل جميع المواطنين إن كان لا يزال نصف السكّان ممثلين تمثيلا ناقصا على الساحة السياسية. يساعد المعهد الوطني الديمقراطي النساء على اكتساب الأدوات اللازمة للمشاركة بنجاح في جميع جوانب العملية السياسية. تشرك برامجنا المرأة في المجالس التشريعية، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني كقادة وناشطات ومواطنين مطلّعين. تمثل هذه البرامج مساحة يمكن للمرأة أن تناصر فيها المسائل السياسية, الترشح للمناصب السياسية, تُنتخب, تحكم بشكل فعّال و تشارك بفعالية في كل جوانب الحياة المدنية و السياسية.

التزم المعهد الوطني الديمقراطي, منذ تأسيس مكتبه بتونس في جانفي 2011, بدعم مشاركة المرأة الفعّالة في التحوّل السياسي. كما يعمل المعهد مع النساء في الأحزاب السياسية لتعزيز مهارات الثقة والتواصل لتقلد مناصب قيادية جديدة داخل أحزابهم، بما في ذلك مناصب السفراء في أماكن متعددة الأحزاب. يجري المعهد أيضا أبحاث نوعية بصفة منتظمة لإستقصاء الأراء حول المرأة و تصوراتها في المجتمع. و تقدّم نتائج هذه الأبحاث للقيادات السياسية و المدنية بتونس.

لمزيد من المعلومات, الرجاء زيارة الموقع www.ndi.org

شاركت النساء بأعداد كبيرة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 كمترشحات و ناشطات بتشجيع من القانون الانتخابي الجديد الذي ينصّ على المساواة بين الجنسين في قوائم مرشحي الأحزاب السياسية. لعبت المرأة ,منذ قيام الثورة، دورا فاعلا في المجتمع المدني والأحزاب السياسية آملة في المساهمة في عملية الانتقال السياسية الجديد. ومع ذلك فقد أعربت المرأة التونسية أيضا عن مخاوف من عودة ظهور الآراء النمطية التقليدية للعلاقة بين الجنسين على الرغم من التضامن الذي برز بين النساء والرجال خلال الثورة .فعلى سبيل المثال، لم يضمن مبدأ التكافؤ بين الجنسين الذي فُرض في إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي التمثيل المتساوي للمرأة المنتخبة وذلك لأن معظم الأحزاب السياسية لم ترشح النساء كرؤساء قوائم المرشحين. ونتيجة لذلك، فاز النساء ب 24% من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي رغم انهن يمثلن 50 % من المرشحين.

س كعني اذهو ادج ي روكذ ي سنوتلا ع متجملا"
"اضيأ ن املربلا ى لء

س لجملاب ةيسنوت ةبئان ي نطولا ي سيسأتلا

في حين أنه من المهم للاحتفال بالمكاسب التي حققتها المرأة التونسية، لكن يبقى الإثبات الحقيقي للإلتزام الديمقراطي هو استمرار مشاركتها الفعالة كممثلة سياسية. تمثّل الانتخابات البرلمانية المقبلة في تونس تحديا وفرصة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. قام المعهد الوطني الديمقراطي بتقييم الفرص و العوائق التي تواجه النساء أعضاء المجلس الوطني التأسيسي, من أجل جمع منهجي لوجهات نظر النساء حول تجاربهم كممثلين منتخبين في أولى سلطة تشريعية تونسية منتخبة ديمقراطيا. ساعد التقييم, المتكوّن من مقابلات متعمّقة على أساس ثلاثة استبيانات, المعهد في جمع المعلومات الأساسية من النائبات, نظرائهم من الرجال, و العاملين بإدارة المجلس الوطني التأسيسي.

يتضمن هذا التقرير النتائج المستخلصة من المقابلات المتعمقة والتوصيات لتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان مستقبلا. بناءا على هذه المقابلات وخبرتها العالمية في إرساء البرامج النسائية و الحكم، يقدم المعهد الوطني الديمقراطي سلسلة من التوصيات للنائبات، نظرائهن من الرجال في البرلمان والأحزاب السياسية، والإدارة البرلمانية.

يقدّم المعهد جزيل الشكر لكلّ من شارك و ساند هذا التقييم. متمنيا للنوّاب مزيد التشجيع على الإخلاص و المثابرة في العمل.

شرح أسباب التقييم

□□□□□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□

أصبحت المؤسسات أكثر تجاوباً مع إحتياجات المواطنين ,نتيجة مشاركتهم الأوسع في المسار السياسي. يفضي توسيع المشاركة السياسية للمرأة إلى تحقيق مكاسب ملموسة للحوكمة الديمقراطية. تنتج عن زيادة مشاركة المرأة بصفة دائمة ونشيطة في الحياة السياسة مساهمة إيجابية بما في ذلك تطوير سياسات أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، و زيادة التعاون عبر الخطوط الحزبية، والسلام المستديم .عندما يتم تعزيز مكانة المرأة كقائدة سياسية، غالبا ما تعرف البلدان مستوى أعلى للمعيشة وتطورات إيجابية في مجال التعليم، والبنية التحتية، والصحة. ينتج عن توسيع المشاركة السياسية لتشمل النساء ,تحسين أداء الحكومات والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، ويمكن أن تساعد الحكومة على توفير المزيد من الفوائد الملموسة للمواطنين. ومع ذلك لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في السياسة في جميع أنحاء العالم.

مدفوعاً بزيادة الدعم الشعبي للنساء في السياسة، نظم المعهد الوطني الديمقراطي برامج مبتكرة وهادفة في جميع أنحاء العالم لمساعدة عدد أكبر من النساء لتصبحن سياسيات أكثر فعالية. عمل المعهد في بلدان متعددة مثل ألبانيا، وإندونيسيا، والمغرب، على مساعدة النساء للترشح للمناصب المنتخبة، والحكم بفعالية، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. كما عمل المعهد الوطني الديمقراطي على مساعدة النائبات للتعاون عبر الخطوط الحزبية للتقدم بالتشريعات في مقدونيا، المكسيك، نيبال، وغيرها من خلال الجماعات البرلمانية النسائية الرسمية و الشبكات غير الرسمية. أما على الصعيد العالمي، فقد قام المعهد الوطني الديمقراطي بترؤس مبادرات لمساعدة الناشطات سياسيا لتبادل خبراتهن مع نظرائهن في جميع أنحاء العالم.

□□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□

في حين أن جميع الديمقراطيات تتقاسم بعض المبادئ الأساسية، إلا أن المعهد الوطني الديمقراطي يرى أنه لا يوجد نموذج واحد للحكم الديمقراطي الصحيح. ومع ذلك، فإن التشريعات الوطنية القادرة والفعالة تعد بمثابة الركائز الأساسية للحكومات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. يمكن للمشرعين مناصرة قضايا المواطنين والمساعدة على إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها، و للقيام بذلك على نحو فعال يجب أن يفهموا أدوارهم وآليات العملية التشريعية. عمل المعهد الوطني الديمقراطي ،في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، مع المشرعين وموظفي السلطة التشريعية والجمعيات المدنية، وغيرها لبناء قدرات المؤسسات التمثيلية على التواصل مع المواطنين والاستجابة لاهتماماتهم. تمكّن البرامج ،التي تشجع أساسا مشاركة المرأة في كل مجالات الحكم، المجالس التشريعية من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المواطن وتضييق الفجوة التي توجد في كل المجتمعات بين النساء والرجال في النفاذ إلى الموارد وسلطة صنع القرار، والسلطة السياسية. يسعى المعهد الوطني الديمقراطي لدعم المرأة كجزء من استراتيجية شاملة لتحسين أداء السلطة التشريعية.

□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□

□□□□□□ □□□□□□□□

قام المعهد الوطني الديمقراطي بتقييم جندري للمجلس الوطني التأسيسي بتونس للمساهمة في فهم أشمل للعوامل الهامة التالية:

- قدرة النائبات على أداء مهامهن التشريعية والتمثيلية؛
- دورو وظائف المجلس الوطني التأسيسي، والطرق التي تدعم النواب في أداء عملهم، وبناء قدراتهم، والنفاذ إلى الخبرات الخارجية؛
- ما مدى تعميم المبادئ والممارسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في عمل المجلس، و؛
- تفاعلات النائبات الجارية مع دوائرهن الإنتخابية (ذكورا وإناثا)، و مع أحزابهن السياسية، ومع الجمعيات المدنية التونسية، ومع الشركاء الدوليين.

ستمكن المعلومات التي تم جمعها من خلال هذه المهمة من توجيه المعهد الوطني الديمقراطي وشركائه على وضع خارطة طريق لمساعدة النساء في المجلس الوطني التأسيسي والبرلمان في المستقبل، والذي من المتوقع أن يتم إنتخابه بحلول نهاية عام 2014. سيتم إعتماد نتائج هذا التقرير أيضا ، بعد أن يتم تقاسمها مع قيادة المجلس الوطني التأسيسي،و النائبات، واصحاب المصلحة، لتكون بمثابة خط الأساس لقياس التقدم المحرز في البرلمانات المستقبلية.

□□□□□□□ □□□□

يتألف فريق تقييم المعهد الوطني الديمقراطي من اثنين من الموظفين العاملين في تونس و الذين يتمحور عملهم على المشاركة السياسية للمرأة. آن ماري دلوراي، مدير برنامج أول، لديها اكثر من 10 سنين خبرة في مجال مساعدة النساء على التنظم والترشح في الحزب الديمقراطي الجديد في كندا. كما اهتمت شيراز عربي، مساعد برنامج ،بالتنسيق بين عمل المعهد و المجلس الوطني التأسيسي. قام الفريق بوضع استبيان مكتوب، تم استخدامه كأساس للمقابلات الشخصية مع النواب رجالا ونساء على حد سواء ومع قيادات البرلمان والمستشارين. كما قدمت كارولين هوبارد، مسؤول برنامج أول لفريق المشاركة السياسية للمرأة بالمعهد الديمقراطي الوطني، دعما هاما للفريق.

الأسئلة مستمدة من الموارد العالمية للمعهد الوطني الديمقراطي، ولا سيما الاستبيانات المماثلة التي قام بها المعهد في الجزائر وليبيا في العام الماضي، فقد كانت بمثابة الأساس مع إدخال بعض التعديلات بناءا على أهداف البرنامج والتقييم و الخصوصيات السياسية والسياقات الاجتماعية التونسية.

□□□□□□□□□□□□

سعى الفريق من خلال الاستبيانات التي استهدفت ثلاث مجموعات من أصحاب المصلحة لهذا التقييم، لجمع البيانات الكمية والنوعية الأساسية حول مواضيع مثل: المسار المهني السياسي للمستجوبين حتى هذا التاريخ ،وعملهم في المجلس الوطني التأسيسي من خلال المجموعات البرلمانية واللجان، والتواصل مع المواطنين وعلاقاتهم مع زملائهم النواب، والتحديات التي يواجهونها في عملهم كنواب، والموارد المتاحة لها، و موضوعات التدريب المحتملة التي تهمهم.

قام المعهد الوطني الديمقراطي بمقابلات مع 18 نائبة و 4 نواب في المجلس و8 موظفين برلمانيين من الرجال والنساء. حدد النواب أنفسهم من 10 أحزاب مختلفة، سواء من الترويكا الحاكمة التي تتألف من؛ حزب النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR) والتكتل و كذلك من أحزاب المعارضة. تتراوح أعمار المستجوبين من 25 67 سنة، وهم يمثلون جميع جهات البلاد، فضلا عن التونسيين في الخارج، ومزيج من الدوائر الريفية، والمناطق الحضرية، وشبه الحضرية. ثلاثة أرباع المستجوبين، هم أشخاص متزوجين لديهم أطفال. معظمهم تلقى تكوين جامعي، وقبل انتخابهم في سنة 2011، عملوا أو درسوا في برمجة الخدمة الثقافية أو الاجتماعية ، والأعمال التجارية، والطب، ورعاية الأطفال، والقانون، والتعليم. بينما تعد نتائج الاستبيان بأي حال من الأحوال تمثيلاً إحصائيا للمجلس بأكمله، فإنه يوفر معلومات مفيدة ويساعد على تأكيد أو توضيح المعلومات التي تم جمعها من خلال المناقشات.

سمحت هذه المحادثات لفريق التقييم لاستكشاف تفاصيل الموضوعات المثارة في الاستبيان، بما في ذلك نقاط قوة و ضعف النائبات كمشرعات لأول مرة، والتحديات المؤسسية والاجتماعية التي يواجهنها أثناء أداء عملهن، ومواقفهن و مواقف غيرهم بخصوص دور المرأة في السياسة.

أجريت المقابلات الأولية من 11 إلى 24 جويلية. إلا أن اغتيال عضو المجلس الوطني التأسيسي محمد براهمي يوم 25 جويلية نتج عنه إضطرابات سياسية أدت إلى تأخير التقييم الذي استمر طوال خريف سنة 2013 و إكتمل في ديسمبر من السنة نفسها.

□□□□□□□

بعد الانتهاء من المقابلات، قام فريق التقييم بتحليل الاستبيانات وملاحظات النقاشات لتحديد التوجهات والنتائج الرئيسية. أسفرت المعلومات التي تم جمعها عن معلومات هامة من شأنها أن تساعد المعهد وشركائه على تطوير برنامج موجه للتصدي للتحديات التي تواجه عضوات المجلس الوطني التأسيسي وتوسيع فرص التعلم والتبادل مع البرلمان في المستقبل.

وقد أثبتت المشاركة السياسية للمرأة التونسية التأثير الحقيقي للنساء على تقدم حركة الانتقال الديمقراطي في تونس. خاصة مع الإنطلاق الفعلي للاستعدادات للانتخابات القادمة والبرلمان المقبل. يتطلب تأمين أدوار سياسية حقيقية للمرأة التونسية، معالجة الآراء النمطية السلبية التي تم تحديدها بين الجندرين. تعد أفكار و توصيات المستجوبين الواردة هنا إنطلاقة فعلية لهذه العملية، والتي سوف تتطلب من الرجال والنساء بناء علاقات عمل عبر الخطوط الجندرية، و من الأحزاب ترشيح النساء لأدوار قيادية قوية، ومن المجلس الوطني التأسيسي والمنظمات الشريكة توفير التدريب وبناء قدرات النساء في السياسة.

□□□□□□□ □□□□□

□□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□□

في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 ، انتخب التونسيون المرأة في أكثر من 26 % من الدوائر الانتخابية، و ذلك نتيجة تطبيق شرط التكافؤ الذي يفرض تمثلية النساء ب 50 % من المرشحين على القوائم الحزبية و تناوب الأسماء في القوائم الحزبية حسب نوع الجنس. بينما تنافس أكثر من 4000 مرأة على217 مقعدا في المجلس، تحصلن على 49 مقعدا فقط . تحصّل حزب النهضة على 42 مقعد من أصل 49. في حين أن نظام الحصة النسبية لم تسفر عن التمثيل المتساوي للمرأة والرجل داخل المجلس، إلى أنه يعد أكبر تمثيل للمرأة في البرلمان في العالم العربي حالياً، و هو ما حفظ دورا هاما للنساء أثناء عملية صياغة الدستور.

على الرغم من القيود الواضحة للحريات والحقوق في ظل الدكتاتورية، إلا أن المرأة التونسية عرفت مساواة دستورية بصفة غير تامة في عصر بورقيبة وزين العابدين بن علي. تمتعت النساء بحقهن في العمل، ومحو الأمية، و التعليم. كما يتوفّر حاليا، الدعم التنظيمي للمجتمع المدني للمشاركة السياسية للمرأة.

على الرغم من حماية حقوق المرأة التقدمية نسبيا في تونس، فإن معظم النساء تحدثن عن الصعوبات التي تواجهنها كناشطات سياسيا قبل الثورة. ومع ذلك، كانت بعضهن عضوات وناشطات في الأحزاب السياسية. فقد كانت نصف النائبات المستجوبات ناشطات قبل الانتخابات في الجمعيات الجهوية والمنظمات الطلابية، ومنظمات المجتمع المدني. كما كانت إحدى النائبات سجينة رأي و تم التحقيق معها، وتعرضت للتعذيب جراء نشاطها السياسي في ظل النظام السابق، في حين أن آخريات تحدثن عن القيود المفروضة على القيام بأي عمل سياسي خلال هذه الفترة. كما صرحت نائبة أخرى أنها كانت تتقدم للانتخابات البرلمانية فقط لرؤية طلبها مرفوض.

كانت المرأة مشاركة فعالة في الثورة و لازلت تريد الانخراط في المجتمع التونسي بطرق مختلفة. و نتيجة لحضور المرأة كثائرة و ناشطة ، هناك دعم مجتمعي قوي لمشاركتها السياسية. اتاحت كل هذه المكاسب في وقت مبكر فرصة نادرة وفريدة من نوعها ،للبلدان المنبثقة من الديكتاتورية، إلى إشراك المرأة التونسية في القيادة السياسية لبلدها.

على الرغم من أن جميعهم يشغلون مناصبهم للمرة الأولى، إلا أن العديد من المشاركين ذوي مناصب قيادية مختلفة في أحزابهم على المستوى المحلي أو الوطني. تقلدت بعض المستجوبات الأدوار القيادية فقط عند دخولهن للمجلس. فعلى سبيل المثال، نائب رئيس المجلس هي امرأة من حزب النهضة وترأست العديد من الجلسات العامة. ثلاثة من أصل سبعة مساعدين للرئيس هن من النساء، و واحدة من المساعدات الثلاث المسؤولة عن إدارة المجلس و رقابة الميزانية هي امرأة. تعد المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في اللجان الدستورية ولكن بشكلٍ أقل في اللجان العادية: تترأس النساء أربعة من أصل 21 لجنة، ولكن سبع لجان لا يوجد بين قيادتهم إمرأة (الرئيس، نائب الرئيس، المقرر). ليس هناك أيضا أي امرأة تترأس المجموعات البرلمانية.

"يجب أن ترتسم في مجابهة تهميشها وكذلك على المستوى الفكري، يجب أن تبدأ المرأة بنفسها وإظهار الثقة والكرامة."

بينما اتسمت علاقات النواب عموما بالاحترام ،
إلا أن النواب سواء من الرجال والنساء تحدثوا
عن النظرة النمطية والتعليقات السلبية، والتحرش اللفظي، والسلوك العدواني تجاه المرأة النائبة. بالإضافة إلى ذلك، تحدثت النائبات من جميع الخلفيات السياسية عن الاستخفاف من خياراتهن أو نمط ملابسهن . كما اثار بعض الأعضاء مسألة وسائل الإعلام وقيامهم بنشر صور متلاعب بها مع انتقادات زائفة. ذكرت العديد من النائبات أن الحواجز التي تحول دون تقدم المرأة في البرلمان متأتية من التمييز الممنهج التاريخي ضد المرأة في المجتمع التونسي، وبالتالي في الأحزاب السياسية وفي البرلمان. كما لاحظ المستجوبون أن هناك حواجز مختلفة تحول دون القيادة السياسية للمرأة: نقص الخبرة السياسية، وعدم موافقة الأسرة، وعقلية" نادي الذكور" في عملية صنع القرار في البرلمان والتمييز في الأحزاب السياسية، والصراع مع المسؤوليات الأسرية.

اقرت النائبات أن هذه الحقائق، سواء داخل أوخارج المجلس، لها تأثير سلبي على الأنشطة التشريعية وتقييد قدرتهن على المشاركة الكاملة في نقاشات الجلسات العامة. افادت نائبة أنها ، "□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□ □□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□□ □□ □□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□ □□ ". اجمعت معظم النائبات أن هذه الآراء داخل المجلس هي إنعكاس للمواقف السلبية ضد المرأة داخل المجتمع التونسي ككل.

أقر المستجوبون أنه عندما يصبح نقاش الجلسة العامة حامي الوطيد ، يسيطر عليه النواب الذكور. كما تضيف النائبات أنه من الصعب التدخل في النقاش ، لأنه يتطلب منهن أن يتسمن بالعدوانية ، والتي سوف ينظر إليها على أنها سلوك غير لائق بالمرأة التونسية. قالت أحد النائبات "عندما تتصاعد حدة النقاشات في الجلسات العامة أود أن اغادر ".

بينما تشكل الاراء النمطية بين الرجل و المرأة والتمييز في المجلس الوطني التأسيسي حواجز حقيقية للنائبات تحول دون قيامهن بدورهن ، إلا أن هناك بعض الأسس الإيجابية للبناء. ذكرت النائبات، أنه في معظم الأحيان ، يتم تعيينهن في اللجان حسب طلبهن (باستثناء بعض نواب النهضة الذين يتم تعيينهم لاختيارهم الثاني، ويرجع ذلك إلى العدد الأكبر من المقاعد التي فاز بها الحزب في إنتخابات 2011) وكان ذلك من دواعي سرورهن بالفرص المتاحة لهن للمشاركة في أعمال المجلس. أقر العديد من المشاركين أن النساء قمن بتقديم مساهمات جلية داخل تلك اللجان، وبعضهن تم تعيينهن كرئيس، نائب رئيس، مقرر، ومقرر ثاني. ومع ذلك لم يكن هناك مظاهر قوية للتضامن بين النساء من احزاب المعارضة في عمل اللجان بل تولي النائبات أولوية لانتماءاتهن الحزبية.

"انرر ف يفخت دعاوق ةقايللا بيذهتلاو ي ف ،سلجملا و وه ام اندقتعا ناه بسنلاا سلجملا ءاجر دعب ةروثلا .عم ،كلذ ف رصتي ديعلا باونلا لكشي سيئر ، و كلذل ي غبني أن وكت دعاوقلا ى وقأ . دقتعأو أن اذه س كعني ايبلس ى لع باونلا سلجملاو .نطاوملا فا ى رأ ي اذه ك ولسلا سيئر ا ي ف نويزفلتلا ن وكي له سيئر ةاجت باونلا سلجملاو "- ناب

□□□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□

تشعر نائبات المجلس الوطني التأسيسي بالفخر الشديد لمشاركتهن في صياغة الدستور التونسي. فإنهن غالبا ما يتحدثن عن تضحياتهن الشخصية وقدرتهن على التحمل في العمل من أجل التوافق على شيء أساسي لبلدهن. باعتبارها نائبة فقد صراحة كالأتي، "□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□□□ □□□ □□ □□ □□ □□□ □□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□□□ □□□ □ □□□□□□□□ □□ □□□□ □□ □□□□□□□□□

□□□□□□□□□". كما اضافت نائبة أخرى ، " أعظم إنجاز قمت به هو مشاركتي في وتركيزي على كتابة الدستور ، على الرغم من المناقشات القتالية المكثفة ."

جميع المشاركين على حد سواء ،النواب الذين عملوا في اللجان وتحدثوا في المجلس والموظفين الذين دعموا عمل النواب أو اللجان، يتحدثون عن مشاركة النائبات في المناقشات الدستورية المتعلقة بالحقوق المتساوية للمرأة. لكن المشاركين ليسوا على علم، بأي تحليل جنساني لأقسام أخرى من الدستور أو التشريعات الأخرى المرتقبة. اشارت إحدى النائبات إلى إلى أهمية التجمع النسائي لمناقشة المكونات الجندرية للهيئة الانتخابية، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، و نظام الحصص في القائمة الانتخابية.

عبرت بعض النساء عن رضائهن على قدرتهن على التأثير على السياسة من داخل أحزابهن وكما أشار أحد النواب أن هناك قيادات نسائية هامة في حزبه. تحدثت بعض النائبات عن صعوبة اقتراح فكرة لا تكون فيها مصلحة لزعيم الحزب أو الكتلة. كما عبرت النائبات اللاتي انشققن عن الأحزاب عن صعوبة التأثير على سياسة الحزب.

”زيمتت ءاسنلا روضحلاب رثكلأا ارارمتسإ يف تاعامتجإ ةنجللا ةسلجلاو ةماعلا "- ةبئان

لاحظت العديد من النساء المشاركات أن قيادة الحزب والكتلة يهيمن عليها الذكور

وهو ما يسبب صعوبة في وضع جدول الأعمال في ظل غياب المرأة عن رئاسة الحزب أو الكتلة. ومع ذلك تصر معظم النائبات، على قدرتهن على التأثير على الأجندة التشريعية، وهو ما □□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□ " □□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□. □□ □□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□ □□□□ □ □□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□ □□□ ."

ولكن الحضور الدائم لا يترجم بالضرورة إلى مساهمات جوهرية . لاحظ أحد النواب أن القضايا ذات الأولوية للمرأة لا تسمع على الساحة الوطنية بسبب الحواجز التاريخية الحادة لمشاركة المرأة في الحياة العامة, إلا أنه من المهم حصولهن على المزيد من الاهتمام. كما اضافت نائبة قائلة : "من أجل وضع سياسات وقوانين على نحو أفضل، فمن المهم أن تأخذ أراء النساء بعين الاعتبار لما لهن من قدرة على النفاذ إلى وفهم بعض المشاكل المختلفة عن الرجال." رأت العديد من النائبات أنه من الممكن أن يكون هناك المزيد من النقاش حول قضايا المرأة إذا كان هناك المزيد من النساء في البرلمان. إقترح آخرون تنصيب المزيد من النساء في الحكومة، والأعمال التجارية، أو الوظائف الدبلوماسية من شأنه أن يزيد تأثير المرأة. تدعم هذا الرأي نتائج الدراسات العالمية. معللين هذا بأنه كلما زاد انخراط النساء كمشاركات و قادة في النمو الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي في بلادهن، نرى زيادة في نشر السلام وبناء التوافق ، والتركيز بشكل أكبر على التوزيع العادل للموارد، بما في ذلك التركيز على التخفيف من حدة الفقر، و زيادة الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية.

عند التحدث عن الناخبين، يشير مجيبوا التقييم أن لديهم مشاغل متنوعة. يرى النواب أن الشواغل الرئيسية الثلاثة للناخبات هي الحرية، والرعاية الصحية، والاقتصاد, أما بالنسبة للناخبين فهي الحرية والتشغيل. سواء بالنسبة للرجال والنساء، فإن إعطاء الأولوية للاقتصاد يعكس القلق بشأن التشغيل والبطالة والبطالة المقنعة، والمعايير الأساسية للمعيشة. كما ركز العديد من الأعضاء على حالة المرأة الريفية التونسية. بالإضافة إلى العمل على معالجة تلك الأولويات، فإن النائبات يشرن لضرورة العمل على قضايا أخرى، بما في ذلك البنية التحتية، والعنف ضد المرأة، والنقل، والتنمية، والتعليم، والأعمال التجارية الصغيرة والتسويق، والقضايا الضريبية، وحقوق الطفل. تم التطرق لهذه القضايا من خلال العمل بشكل تعاوني مع الزملاء ومع مسؤولي البلديات وعن طريق الضغط على الوزراء. كما أشار النواب أيضا إلى الخبرات المحدودة للعمل عبر الخطوط الحزبية الفعال ولا سيما على أساس جهوي .

ما يبدو جليّا من خلال هذه التعليقات وتجربة النساء المنتخبات في عام 2011 أن هناك العديد من السياسيات التونسيات اللاتي يعملن بجد واللاتي يمتلكن ثلاث سنوات من الخبرة كمشرعات يُعوّل عليهن عندما يحل محل المجلس الوطني التأسيسي البرلمان الجديد . لكن من المؤسف أنه ، كلما واجهت المرأة صعوبات أكثر في المشاركة في النقاش السياسي الصحي، و في الحكم عليها فقط من خلال شخصيتها وكفاءتها وقدرتها، و احترامها للآراء التي جلبتها إلى الساحة السياسية، كلما ستلجأ لتوجيه مهاراتها و خبراتها لمجالات أخرى. فمن أجل الحفاظ على هذه المواهب والمهارات وزيادة أعداد النساء في القيادة بدلا من النقص، يجب أن تتوفر بيئة أكثر ترحابا بهن.

□□□□□□

يقع البرلمان التونسي في قصر باردو، الذي يعد مقر المجلس الوطني التأسيسي، و هو يضم طاقم موظفين جيد، وله هيكل تشغيلي منظم نسبيا. يتسع المبنى للجلسات العامة، و اجتماع اللجنة، وجلسات الاستماع، فضلا عن إدارة دائمة. من بين 392 موظف دائم في المجلس، 179 هن من النساء، وهناك توازن جيد بين الرجال و النساء إنطلاقا من الموظفين الإداريين وصولاً إلى المدير. نظرا للاقدمية والخبرة، تستعد العديد من النساء المديرات للمضي قدماً في مسيرتهن العملية. على الرغم من التوازن الجيد بين الجندرين، فإن أغلب النساء يعملن في الإدارة العامة و أغلب الرجال يعملون في الإدارة المالية . في حين أن أوجه القصور في تنظيم و إدارة المجلس ، تؤثر على النواب الرجال، فهي تؤثر بشكل خاص على النائبات. رغم توفر الموارد المادية والبشرية، كافح القادة السياسيون ،المكلفون بصياغة النظام الداخلي والإشراف على الإدارة ،لإدارة الأولويات المتراكمة. أصدر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في شهر أوت سنة 2013، دراسة للنظام الداخلي للمجلس ، مشيرا في كثير من الحالات عمليات المجلس تجرى دون قواعد واضحة للإجراءات أو مدوّنة سلوك. كما نوّه بروكتر وبن موسى، مؤلفي الكتاب ، أن القانون الداخلي للمجلس التونسي يفسح المجال لعديد التأويلات ، والقواعد المتوفرة يقع تنفيذها بشكل سيئ أو قسري.

لاحظ كل من النواب والموظفين ضرورة وجود هيكل أكثر رسمية وتنظيم للمجلس، بما في ذلك جداول الأعمال والجداول الزمنية للجان والجلسة العامة التي يجب أن تصدر قبل وقت كاف. تذمرت النائبات في كثير من الأحيان من تأخير الجلسات العامة، وأحيانا يصل التأخير إلى ست ساعات، ثم ينتهي العمل في وقت متأخر من المساء. وهذا يسبب صعوبات أمنية للنساء، حسب ما قالت أحد النائبات، "إنه أمر خطير بالنسبة لنا أن نغادر المجلس في ذلك الوقت، ونحاول العثور على سيارة أجرة"

من الضروري أيضا التخطيط المتضافر لمعالجة إحتياجات الموارد البشرية في الهيئة التشريعية. فقد تحدّث العديد من النواب عن الحاجة إلى مزيد من الموظفين والمدربين الذين تتناسب مهاراتهم مع العمل المطلوب في المجلس. كما أشار المستجوبون، سواء من الموظفين والنواب، إلى عدم وجود هيكل إداري وهيكل موارد بشرية وسياسات، و تحديد واضح للوظائف والتعيينات . ذكر المشاركون أيضا أن مهارات الموظفين لا تتلاءم مع احتياجات مجلس أكثر إنفتاحا و ديمقراطية.

ليس هناك في المجلس الوطني التأسيسي سياسة أو مجلة، أو مدونة لقواعد السلوك ضد التحرش الجنسي، للأعضاء المنتخبين في إدارة المجلس . ليس هناك إجازة أمومة أو أبوة للنواب. يعتقد بعض المستجوبين أن سياسة إجازة الأمومة الحكومية ستنطبق على النواب، ولكن لم يتم تأكيد هذا. أشار بعض المجيبين إمكانية تطبيق سياسات التوظيف الحكومي العام بشأن التحرش أو إجازة الأمومة للنواب، ولكن البعض الآخر غير متؤكد، مما يؤكد تأثير إنعدام التوجيه للنواب في المجلس.

يتلقى النواب راتبا سنويا دون أي أموال أخرى تجاه دعمهم الإداري، والمكتبي، أو الدائري. باستثناء النواب الذين يترأسون اللجان أو يشغلون مناصب هامة على مستوى المجلس (العلاقات الإعلامية أو المجتمع المدني، على سبيل المثال) لا يمتلك النواب مكاتب وأجهزة الكمبيوتر، أو هواتف مقدمة من المجلس. يتلقى كل عضو بطاقة طيران ، وبطاقة سفر محلي، ونفقات السفر والإقامة. كما تظهر قيادة المجلس بعض المرونة في استيعاب احتياجات الأعضاء والأسر، ولكن دون ضبط سياسات واضحة.

عبر كل من النواب الذكور والإناث عن قلقهم إزاء عدم قدرتهم على تمثيل ناخبيهم بشكل صحيح بسبب الجدول الزمني المتطلب لعمل الجلسات العامة و اللجان في المجلس. كما نوّه بعض النواب إلى صعوبة التواصل مع الناخبين، فالنواب ليس لديهم مكتب أو هاتف، وربما لا يستطيع ناخبيهم النفاذ إلى البريد الإلكتروني أو الفيسبوك. وقد أعربت النساء بشكل خاص حاجتهن لنفقات سفر لزيارة دوائرهن الانتخابية.

أشار النواب إلى أن جداول الجلوس الطويلة والغير منتظمة تمنعهم من السفر إلى ديارهم للعمل أو للزيارات العائلية. كان من المقرر أن النواب سيقومون بزيارة دوائرهم لمدة أسبوع واحد في الشهر، ولكن عندما تسارعت وتيرة الجدل الدستوري في ربيع 2013، لم يعود هذا ملحوظ. في حين أن بعض النواب لديهم أطفال صغار أو رضع، لا توجد وسيلة لرعاية الطفل في مكان قريب، ولا توجد غرف زيارة للأسر أو غرف للرعاية الخاصة للأطفال.

كما لاحظ المستجوبون، أن هناك القليل من المرونة في نفقات السفر أو الإقامة للسماح للعائلات لقضاء المزيد من الوقت مع النواب في تونس خاصة عندما يجتمع المجلس لفترات طويلة. تكفّل بعض النواب بالمسؤولية المالية لتمكين أسرهم من العيش معهم في تونس . وفقا لم قالته إحدى النائبات، "لم أكن لارى [عائلتي] لو لم يقبل زوجي بالإنتقال إلى هنا . لأنه متفهم للغاية ."

"اذأ ةقلق نأشب يلافطأ ،مهميلعتو لهـ
تمق ؟مهلهامهاب لهـ اذأ دعاسا دلابلا
ىلع بباسح ؟يدلاوأ "ةبئان

□□□□□□□ □□□

سعت النائبات أثناء مدة عملهن في المجلس الوطني التأسيسي إلى بناء علاقات مع بعضهن البعض، مع الناخبين، ومع وسائل الإعلام، بدرجات متفاوتة من النجاح. توافق النائبات بالإجماع على أنهن فقدن فرصة لإقامة تجمع نسائي في المجلس. لانهنّ يعتقدن أنا التجمع النسائي مكان هام لمناقشة القضايا الدستورية، إلى جانب مناقشة مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة بناخبيهن، بما في ذلك الوظائف والخدمات الموجهة للأمهات العازبات ، وتعليم الفتيات، والحصول على الرعاية الصحية، والعنف والأمن، واحتياجات المرأة الريفية، ومكافحة التمييز.

نوه بعض المشاركين أنه كانت هناك بضعة محاولات لعقد تجمع نسائي في أوائل سنة 2012. في ما يخص هذا الشأن علقت نائبة قائلة، "شرعنا في فكرة تجمع نسائي ولكننا لم نستمر بسبب إختلاف الأفكار والتوتر".

على الرغم من خلافهن، تحدثت النائبات على أهمية خلق هذا التجمع فقلن:

"□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□ □□□
□□□□□□□□ □□□□□□□. □□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□□ □□□
□□□□ □□□□□□□

."□□□□□

"□□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□
□□ □□. □□□ □□□□ □□□□ □□ □□□□□ □□□ □□□□ □□□□ □□ □□□□□ □□□
□□□ □□ □□□□."

"[illegible]".

"[illegible]".

عبر معظم النواب رجالا ونساء عن القلق إزاء عدم قدرتهم على الانخراط بشكل صحيح مع اعضاء حزبهم و تمثيل ناخبيهم بسبب الجدول الزمني المجحف وعدم انتظام الجلسات العامة للدستور وعمل اللجان في المجلس. لا يرى بعض المجيبين أن دورهم كممثل في البرلمان حافظ عن المعنى المألوف لهذا الوظيفة . فبخصوص ذلك صرحت نائبة قائلة ، "[illegible]" .

تحدثت العديد من النائبات عن صعوبة العمل مع وسائل الإعلام وذلك نظراً للصورة النمطية التي يروجها الاعلام على النائبات من قبيل،إنعدام الكفاءة وملء المكان فقط بسبب نظام المحاصصة الجنسانية و هو ما دفعهن لطلب تدريب حول هذا الموضوع. علقت أحد النائبات قائلة ، " [illegible] ." إقترح أحد النواب المزيد من التدريب الإعلامي للمرأة والرجل على حد سواء، مشيرا إلى ان "[illegible]". كما اقترحت نائبة أخرى أنه يجب أن يكون هناك استراتيجية إعلامية خاصة بالنائبات.

“امدنع متحتي يلع ءاقبلا يف سنوت ةسلجل
يتأي ,ةماع وبخان يترئاد ىلإ سنوت ةيؤرل
ام موقأ هب نم مهلجأ .مهف اوسيل نيمتهم
روتسدلاب .نوديري ينم لح لكاشم ىرخأ
لثم ةلاطبلا "- ةبئان

[illegible]

جاء أعضاء البرلمان ،النساء والرجال، من جميع دروب الحياة، و من خلفيات مختلفة، حاملين معهم العديد من المهارات والخبرات الواسعة لاداء وظائفهم كسياسيين على أحسن وجه. أشار النواب إلى عدم تلقيهم أي تدريب قبل انتخابهم، و لا توجيه عند انتخابهم، وتدريب محدود للغاية منذ انتخابهم. فمن المهم توفير الدعم اللازم للنواب للقيام بأفضل عمل ممكن. في حين أن التدريب المباشر للأفراد يبني مهاراتهم، إلا أن بناء القدرات العامة للمؤسسة ككل يضمن تقوية مهارات و خبرات النواب واستخدامها بإتقان. ينبغي تشجيع جميع الأعضاء وإعطائهم فرص التعلم وتعزيز أدوارهم في اللجان وفي الجلسات العامة.

يبدي كل من الرجال والنساء الأعضاء إهتماما بضرورة توجيه وتدريب المجلس لهم على أداء أدوارهم ومسؤولياتهم. أوضحت النائبات اهتماما شديداً بالتدريب في مجالات الميزانية والتمويل، و جهود التواصل الإعلامي ووضع الرسائل ومهارات الخطابة والتواصل، والتخطيط الاستراتيجي والعملياتي. كما طلبت العديد من النساء أيضا تدريب في مجالات مهارات الترشح والحملة للتحضير للانتخابات القادمة.

يؤيد المستطلعون عموما مبدأ الحصة النسبية للنساء في انتخابات 2011 مضيفين فكرة إحتمال انتخاب نسبة أعلى من هذه الحصة من النساء في المجلس . صرحت أحد النائبات ، "□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□ □□ □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□".
تحدثت العديد من النائبات المشاركات عن مواجهة الطبيعة الذكورية في المجتمع التونسي. دعم أحد النواب مبدأ المحاصصة قائلا ، "□□□ □□□□□ □□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□ □□□ □□□□ □□□□□□□□□."أشار أحد النواب قائلا ، "51 % □□ □□□□□□□□ □□ □□ □□□□□□ □□□□□ □□□ □□ □□□ □□□□□□□".

قدم أحد النواب وجهة نظر معاكسة : "□□□□□ □□□ □□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□ □□□□□□□. □□□ □□□□ □□□□□ □□ □□□□□□□ □□ □□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□ ". أبدا أحد الموظفين موقفا عقلاني، وشائع : " □□□□ □□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□ □□□□ □□□□□□ □□□ □□ □□ □□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□."أيد المستطلعون عموما فكرة الحفاظ على نظام الحصة النسبية في الإنتخابات المقبلة، و تحدث الكثير من النساء عن تغيير الحصص لتشمل التناوب الأفقي والعمودي للرجال والنساء في القوائم ،أي أن يتناوب الرجال والنساء على القوائم الحزبية مما يسمح للمرأة بترأس نصف القائمة, وذلك لرؤية المزيد من النساء المنتخبات.

كما يشير بعض المشاركين أنه تم التوصل لاتفاق في المجلس حول فكرة تجمع نسائي لدعم نظام حصص التناوب الأفقي والعمودي على حد سواء. اختلفت أراء النائبات حول إحتمال ترشحهن مرة أخرى، متحدثات عن الصعوبات في احراز تقدم سياسي داخل أحزابهن، تحديات التغلب على الاراء النمطية حول قدرات المرأة كمشرعة و زعيمة، وصعوبات تحقيق التوازن بين عمل المجلس، والعمل الانتخابي، ومسؤولياتهن الأسرية. كما قمن يوصف تطلبات صياغة الدستور و ضغوطات المفاوضات الجارية التي تؤثر بشكل كبير على قدرتهن للتطلع إلى الأمام في الانتخابات المقبلة. اشارت النساء إلى صعوبة إدارة تطلعات الدائرة الإنتخابية مع تطلعات الدستور. خير بعض النواب الإستقلال بدلا من النضال داخل أحزابهم مثمنين خيار الترشح بشكل مستقل أو مع حزب آخر.

ترغب معظم النساء في البقاء في الساحة السياسة مستقبلا، ولكن أثناء انتظار الانتخابات المقبلة يقمن بتقييم تجاربهن المستخلصة. كما تحدث العديد من المشاركين عن أهمية إعادة انتخاب النواب ذوي الخبرة.

يثمن المستطلعون عموما المشاركة السياسية للمرأة، وهناك اتفاق جلي على قدرة المرأة على أن تكون سياسية وأن تكون من بين القيادات السياسية والبرلمانية. في حين أن العديد من المستجوبين يرون أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان المشاركة السياسية الكاملة للمرأة، فمعظمهم متفائلون بشأن مستقبل المرأة في السياسة.

نظرا لخبرتهن في المجلس، تمتلك النائبات معلومات قيمة حول احتياجات و فرص السياسيين التونسيين في المستقبل. للتتطلع إلى الانتخابات القادمة والبرلمان القادم، طالبت النساء بالعديد من التغييرات للسماح لهن بتقديم الدعم اللازم إلى تونس المستقبل.

□□□□□□□□□

استنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه، يقدم المعهد الوطني الديمقراطي التوصيات التالية إلى البرلمان التونسي القادم كوسيلة لدعم أفضل للنساء والرجال النواب، والمساهمة في هيئة تشريعية ديمقراطية أكثر فعالية.

□□□□□□□□ □□□□□□

□□□□□□ □□□□□□

يعدّ ضبط جدول عمل المجلس من بين أهم توصيات المشاركين, وذلك بتحديد مواعيد و إلتزامات جميع نوّاب المجلس التأسيسي مسبقا. و يوصى كذلك باتّباع الجدول الزمني المقرّر للجلسات والاجتماعات والجلسات العامة قدر الإمكان. هذه التوصية من شأنها أن تساعد أيضا في معالجة المخاوف المثارة من جانب نوّاب المجلس التأسيسي حول الصعوبة في الإلتزام و الوفاء بمسؤوليات المجلس و تحقيق التوازن بين العمل و الأسرة.

بالإضافة إلى تحديد جدول زمني للبرلمان, يتّم إنشاء كتيّب لنوّاب المجلس التأسيسي لضبط حقوقهم و مسؤولياتهم بما في ذلك مسؤوليات المجلس التأسيسي و مسؤوليات الدوائر الإنتخابية, و الموارد, و النفقات, و السفر, و حضور اللّجان و الجلسات العامّة, و النظام الداخلي للمجلس, و نظام قواعد السلوك (بما في ذلك التحرّش الجنسي و التمييز), و سياسات أخرى معمول بها, بما في ذلك الشكاوى الرسمية.

يجب أن يتّم إعلام كلّ نوّاب المجلس التأسيسي و العاملين به بسياسات هذا الكتيّب على نطاق واسع. كما أنّه من المستحسن إنشاء سياسة المساواة بين الجنسين لتحديد خطوات ملموسة سيتّخذها البرلمان لمعالجة قضية المساواة بين الجنسين في إطار زمني محدّد.

□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□

للمضي قدما ، ينبغي للمجلس إيلاء الأولوية لوصل المكاتب و قاعات الاجتماع بالهاتف و الكمبيوتر. كما أنّه من الأفضل أن تكون مكاتب النوّاب داخل المجلس ، أو على مقربة من قصر باردو ، لكي يتمكّن النوّاب من الحضور بسهولة للتصويت و الجلسات العامة عندما يتّم استدعائهم.

ينبغي للمجلس تطويرنظام توجيه شامل لجميع النواب الجدد ، لتحديد مسؤوليات و حقوق النائب وبروتوكولات المجلس ، و العمليات الإدارية ، بما في ذلك دور موظفي المجلس كما جاء في الكتيّب. وينبغي أن يشمل التوجيه مراجعة جميع السياسات المطبقة على النائب و نظرة عامة واضحة للموارد الإدارية المتاحة للمسؤولين المنتخبين و يضم هذا التدريب دورة تكوينية حول أهمية المساواة بين الجنسين وفوائد برلمان مراعي للفوارق بين الجنسين . و لضمان فهم أوسع, ينبغي إتاحة مثل هذا التوجيه لجميع النواب البرلمان التونسي المقبل، وحتى أولئك الذين عملوا في المجلس الوطني التأسيسي.

يلي هذا التوجيه الأولي ، ينبغي على إدارة المجلس بذل جهود لتنظيم دورات تدريبية إضافية ,ربما بالتنسيق مع منظمات تونسية أو دولية, للنواب حول الموضوعات الهامة بالنسبة لهم. ويمكن أن تشمل الدورات مواضيع كالعلاقات التأسيسية والتوعية ؛ الخطابة في الجلسات العامة و اللجان وفي وسائل الإعلام ، و البحوث التشريعية و الصياغة.

ينبغي للمجلس ضبط قواعد واضحة للمعاملات و السلوك الداخلي بين الجنسين أو مدونة لقواعد الأخلاقيات لجميع الأعضاء للجلسات عامة، واجتماعات اللجان، و كلّ أعمال البرلمان الأخرى. كمّا يحتّم على النوّاب احترام هذه القواعد مع تحديد عقوبات قابلة للتنفيذ.

□□□□□□□□ □□□□□□□□

يستوجب تشجيع النساء على تقلّد المناصب الإدارية المتقدّمة وذلك للتّرشح لمناصب قيادية في المستقبل ضمن موظفي المجلس. و يجب على هيئة الحكم بالمجلس أن تنظر في تنفيذ تدابير لتشجيع توظيف المرأة في الأقسام المالية .كما يوصى باستعراض كامل للعمليات الإدارية للمجلس، بما في ذلك تنفيذ هيكل إداري مع سياسات الموارد البشرية ، و تحديد المهام ، و إتمام عمليات التوظيف بطريقة عادلة وشفافة أيضا.

□□□□□□□□ □□□□□ □ □□□□□□□□ □□□□

□□□□□□□□ □□□□□□

رغم عدم تشكيله نهائيا في فترة المجلس الوطني التأسيسي، إلّا أنّ هناك دعم قوي للتجمع النسائي المفتوح لجميع النائبات المنتخبات . و ذلك لأن التجارب العالمية مع التجمعات النسائية تظهر أنّ العمل على جدول أعمال مشترك لمشاغل المساواة بين الجنسين هو مفيد لزيادة تأثير المرأة في الشؤون البرلمانية. لمزيد من الفعالية، يجب على التجمعات النسائية أن تعتمد على موارد مادية, غرفة اجتماعات أو مكتب مخصّص ، مع موظفين إداريين وموارد.

□□□□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□

أعرب النساء والرجال النواب عن وجود علاقات إيجابية في العمل فيما بينهم داخل أحزابهم. نحن نشجع النساء على مواصلة السعي للحصول على دعم من زملائهن من الرجال ، سواء داخل الحزب أوضمن التحالف. أعربت النساء أيضا عن علاقات ودية مع الزملاء الذكور في الأحزاب والائتلافات الأخرى. لذلك يشجع المعهد النساء على العمل مع الزملاء الذكور ، لا سيما عندما تتوحّد مصالح دوائرهم الانتخابية.

□□□□□□ □□□□□□□ □□ □□□□□ □□□□□□□

ثمّن كل من النواب الرجال والنساء مواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني للنجاح في عمل الدوائر الانتخابية والعمل الدستوري على حد سواء. وجب على النائبات مواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني الداعمة وبناء علاقات جديدة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ، وخاصة تلك التي تم تأسيسها حول قضايا متعلّقة بدوائرهن.

إضافة إلى ذلك، في صورة تكوين تجمّع نسائي ، فمن المستحسن أن يعمل مع منظمات المجتمع المدني في محاولة لتشكيل كتلة أقوى لكسب الدعم و تمثيل أفضل لاحتياجات الناخبات.

□□□□□□□□ □□ □□□□□□□

ينبغي أن يستمر النواب من الذكور والإناث في التشاور و بناء العلاقات مع الناخبات لكسب فهم أكبر لاحتياجاتهن الخاصة. وبالمثل ، ينبغي على النواب أيضا الاستمرار في بناء علاقات مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا النساء في الدوائر الإنتخابية.

□□□□□□□ □□□□□□□

□□□□□ □□□□□ □□□□□ □ □□□ □□□□□

ينبغي للأحزاب تنفيذ استراتيجية شاملة بين الجنسين ، بما في ذلك تقوية القيادات النسائية في الأحزاب من خلال ترشيحهن لمناصب رفيعة المستوى ومناصب صنع القرار داخل أحزابهن وضمن السلطة التشريعية . وكما اقترح عدد من المشاركين، على الأحزاب دعم القيادات النسائية لضمان نجاحهن أداء وظائفهن.

□□□□□ □□□□ □□□□□ □ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□

ينبغي على قيادة الحزب دعم بناء مهارات و تنمية قدرات النائبات لضمان استعدادهن كمرشحات قويات تتملكن الكفاءة اللازمة لتنفيذ مسؤولياتهن في المجلس وفي دوائرهن الانتخابية . يمكن للأحزاب تحقيق هذا الهدف من خلال تنظيم تدريب أو دعم تدريب مماثل عبر هيكل المجلس.

□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□

من الأفضل على الأحزاب مواصلة تقييم إنجازاتهم بشأن المشاركة السياسية و إشراك المرأة في جميع مهام حزبهم .كما ينبغي للأحزاب تطوير استراتيجية لزيادة انخراط و مشاركة المرأة في الحياة السياسية و داخل الحزب من خلال تحديد الحصص النسبية للانتخابات الداخلية و التعيينات وضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات.